نشأة الحكم المحلي

زينب عباس راضي ، م.د هند محمود حميد

جامعة البيان / كلية القانون

جامعة بغداد /كلية العلوم السياسية- القسم / الحكومات والأدارة المحلية

hind.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq , Zainab.ab@albayan.edu.iq

Article Info

Received: January 2024 **Accepted:** February 2024

الملخص :

تعد دراسة الحكم المحلي ضرورة يأخذ الباحثون بتدقيقها والبحث عنها كون النظام المحلي أصبح من ضروريات العصر الديمقرطي فالحكم المحلي حالة متفردة في الأدارة والحكم يعمل على تطوير المجتمعات المحلية بشكل كبير كونه يتيح للمواطنيين المشاركة في أدارة وحكم أنفسهم وأن الحكم المحلي أتاح الفرص للدول التي كانت تعاني من المركزية الشديدة أن تكون دول ديمقراطية وتكون دول أكثر لامركزية،ولتحقيق التنمية الشاملة على جميع الأصعدة والمستويات ومن هنا أتت عدة دراسات تأخذ بالحكم المحلي لتكون الحل الجوهري لمشكلة عدم مشاركة المواطن في الإدارة والحكم،ولكي يتحقق هذالابد من فسح المجال للمواطن في أن يعمل ويشارك داخل مؤسسات الحكم المحلي .

الكلمات المفتاحية: تزايد وظائف الدولة ،اللامركزية ،المشاركة الشعبية.

The Emergence of Local Government

Zainab Abbas Radhi

Al-Bayan University / College of Law

Assistant Professor Hind Mahmoud Hamid

University of Baghdad / College of Political Science - Department of Local Governments and Administration

hind.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq , Zainab.ab@albayan.edu.iq

Abstract:

The study of local government is anecessity that researchers take to scrutinize and search for as the local system it has become one of the necessities of the democratic era ,as local governance is a unique case in administration and governance is up to developing local communities significantly , as it allows citizens to participate in the management centralization to be states that practiced it and it will be the first to abound in decentralization and to achieve comprehensive development at all levels and levels take satisfied with the local government rule of the fundamental solution to the problem is the lack of such position in the administration and the governance ,in order for this to happen must give it up to citizen field to work in local government institutions .

Key words: Increasing state functions, decentralization, popular participation

المقدمة :

نتناول في هذا البحث دراسة الحكم المحلي وتدقيق كيفية نشأته بشكل عام وماهي أهم المؤثرات التي ساهمت في ظهوره،حيث أن ظهورالحكم المحلي كان مصاحب ومرتبط بشكل كبير التطورات السياسية في العالم ،فالمجتمعات المحلية في جميع دول العالم نادت بالحكم المحلي لكي تحكم وتطور أنفسها ولكي تحقق أكتفاءذاتي بالأعتماد على نفسها وترشيد أنفاقها وهذاالأمرلايتحقق ألابوجود نظام محلي يعمل بشكل قانوني تقره الدولةالتي تواجه مشكلةالمركزيةالشديدة وتعاني من شكاوى مواطنيها اللذين يطالبون بالمشاركةفي الحكم لكي تأخذ بالحكم به كضرورةمسلم بها لتطويرالمجتمعات المحلية فيها .

أشكالية البحث :-

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن أشكالية مفادها أن الحكم المحلي في وتطوره يواجه عدة صعوبات وهذه الصعوبات ناتجة عن ظروف كل دولة وكيف يستطيع الحكم المحلي أن يواجه مثل هذه الصعوبات والتغلب عليها وهذا مايفرض عدة تساؤلات منها :

١- هل الحكم المحلي هو ضرورة حتمية لكل دولة؟

٢- هل الحكم المحلي ظاهرة قديمة أم حديثة؟

٣- هل للحكم المحلي مصطلحات مشابهة له؟

فرضية البحث:-

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الحكم المحلي ونشأته كان ضرورة حتمية لمتطلبات العصر ومن هذه المتطلبات الضرورية هي تحقيق التنمية المحلية والترشيد في الأساليب الأدارية حيث أن الحكم المحلي يعمل بشكل كبير على أدارة دفة الحكم بأسلوب منظم وسهل لتيسير حياة السكان المحليين،وأن الحكم المحلي هو ظاهرة قديمة مرتبطة بالوجود البشري منذ الحياة البدائية إلى تكوين الدولة بشكلها الحديث وللحكم المحلي مصطلحات مشابهة ومن هذه المصطلحات هي الأدارة المحلية والحكم الذاتي والفيدرالية وغيرها من المصطلحات الأخرى.

منهجية البحث :

أستخدمت الدراسة منهج (التحليل النظمي) لتحليل الحكم المحلي ووصفه وتتبعه كظاهرة

أدارية حديثة وكما أعتمدت الدراسى على (المنهج التاريخي)حيث تناولت الدراسة ظاهرة الحكم المحلي منذ القدم إلى أن تبلور الحكم المحلي بالشكل الذي هو عليه الآن .

وسوف نستعرض ذلك في بحثنا من خلال مايأتي :

أن الحكم المحلي جاء كضرورة ديمقراطية نتيجة التغيرات التي طرأت على الأنظمة السياسية في القرن العشرين، كنظام يسعى لأشباع الحاجات المحلية للسكان من خلال أتباع النظام اللامركزي وتأسيس الهيئات المحلية داخل الدولة وسن القوانين التي تنضم عمل هذه المجالس المحلية،ولهذا أختلف الباحثون في توضيح مفهوم ونشأة الحكم المحلي، وكيف تطورت أساليب ممارسته في كل دولة،وذلك لأختلاف الأنظمة السياسية في كل دولة،وأختلاف أسلوب الحكم فيها

وهذا ماسوف يتم تناوله من خلال ما يأتي :-

المطلب الأول:- نشأة الحكم المحلي

المطلب الثاني :- تعريف الحكم المحلي .

المطلب الأول

نشأة الحكم المحلي

أن الحكم المحلي نظام حديث نسبياً على الرغم من ظهوره منذ القدم في التجمعات البشرية كظاهرة تاريخية قديمة،ألا أنه كظاهرة قانونية يرجع إلى أكثرمن القرن التاسع عشر[١] .فيرجع تاريخ تكوين الحكم المحلي إلى(القرى الصغيرة) قبل ظهورالدول بمفهومها الحديث،وكانت هذه التجمعات داخل القرى تهدف إلى تيسير شؤونها من الملبس والمأكل، وتأمين الحماية الداخلية والخارجية للأفراد فتميزت هذه التجمعات بسيادة(شيخ القبيلة) بهدف ضمان الأستقرار والأمن وتيسيرأمورالحياة اليومية[٢] .

فكانت هذه التجمعات المحلية داخل القبيلة هي الصورة البدائية الأولى والمصغرة للحكومة

---

(١) بتول حسين علوان ،احمد عدنان عزيز ، التعددية والتسامح وأثرها في بناء المجتمع ، مجلة دراسات العلوم الأنسانية والأجتماعية ، الجامعة الأردنية ، العدد(٢) المجلد (٤٦) ،الملحق(٢)، ٢٠١٩.

(٢) نجلاء سامي راضي ، الحكم المحلي في العراق بعد عام ٢٠٠٥(مجلس محافظة بغداد أنموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ٢.

المحلية والنواة الأساسية للمجالس البلدية قبل ظهور الدولة بالتنظيم والمفهوم الحديث[١] .

فالقبيلة هي أول نوع من أنواع الحكومة المنظمة فهذه التجمعات القبليةهي المؤسسة القوية التي تشبه في تنظيمها الدولة،فقوة القبيلة هي الأساس التي سمحت بالتنظيم السياسي أي أن هذه التجمعات القبلية هي الأساس الأول لظهور الدولة[٢] .

وظهرت بعد ذلك فكرة(الحكومة الأقليمية)كمنافس قوي(للحكومة القبلية)، والتي تكونت من أتحاد بعض الكيانات المحلية الصغيرةأما بأختيارها أورغماً عنها،حيث أخذت الحكومات الأقليمية في بداية نشأتها شكل الحكم المركزي،وأستطاعت بسط سلطاتها على كيانات أقليمية أكبرمن المدن والقرى بعد ذلك تطورالحكم إلى حكم الأستقراطية أوحكم العامة،وعلى الرغم من أنتقال الحكم من المفهوم القبلي الضيق ألى المفهوم الأقليمي ألاأن(حكام الأقاليم)لم يكتفوابالحكم المركزي لأدارة شؤونهم بل أفسحوا المجال لأهالي المدن والقرى بأن يديروا شؤونهم بأنفسهم[٣] .

ثم توسعت حكومات الأقاليم وتكونت (الأمبراطوريات)،وبالأنتقال من الحكم الأقليمي إلى الأمبراطوريات الواسعة كان أسلوب الحكم يتراوح بين (المركزية واللامركزية) وكان الحكم في الأمبراطوريات في البداية قد أعتمدعلى أسلوب المركزية الأدارية بشكل مفرط لأن الأمبراطوريات كانت في بدايتها متجانسة ومع توسعها وأنفتاحها على الشعوب الأخرى ظهرت الحكومات المحلية مقابل سلطة الأمبراطوريات ومع مرورالزمن ظهرنظام الأقطاعيات والمدن والأقاليم كنظم بديلة للحكم الأمبراطوري[٤].

ولقد كان النظام الأقطاعي عبارة عن (كيانات محلية)قائمة على الولاء للأقليم بالمفهوم الضيق وتقوم على أساس توزيع السلطة بين أمراء الأقطاع،ممأدى ألى تكوين أقليم مستقل لكل أقطاعية وكل إقليم له إدارة مستقلة وقوة عسكرية مستقلة[٥] .

---

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢.

(١) رياض عزيز هادي،مفهوم الدولة ونشوءها عند أبن خلدون، مجلة العلوم السياسية ، العدد(٣)، المجلد (٣)،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨، ص ص ٨٨-٨٩.

(٢) صفوان المبيضين ، الإدارة المحلية (مداخل التطوير مع التركيز على حالة المملكة الإردنية الهاشمية)، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ، ٢٠١٩، ص٦.

(٣) محمد محمد بدران ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩.

(٤) المصدر نفسه ، ص١٠ .

وأستمرحكم الأقطاعيات طوال فترة القرون الوسطى،وظهربعد ذلك الشكل الجديد للدولة وهو مايعرف(بالدولة القومية)،والتي ترجع في أصولها إلى الدولة الفرنسية والبريطانية حيث أصبحت كوريث لكل الأمبراطوريات والأقطاعيات التي كانت موجودة في تلك الفترة،فالدولة القومية قامت على أساس السلطة السياسية،وأتخذت من تأييد الأمةهدفاً لسياستها وتجاوزت حدود الدولة القومية الأمة فقد عملت على ضم الأجزاء المستعمرةوأخضعتهم للدولة القومية(١).

ويرى المؤرخون أن حركة الدولة القومية ظاهرة حديثة ظهرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وبدأت بالنمو إلى أن حولت كل الحكومات القطرية ألى حكومات قومية(٢). وبمجرد ظهورالدولة بمفهومها الحديث برزت الحاجة إلى الوحدة السياسية والأداية من خلال أتباع نظام المركزية الأدارية،حيث كانت وظيفة الدولة في السابق هو (حفظ النظام وفض النزاعات وتقديم الخدمات)(٣).

ومع تطورالدولةووظائفها بشكل كبيروظهورالثورة الصناعية وأنتشارالوعي الثقافة والأتصال بين القارات طرأتغييركبيرفي مفهوم ووظيفةالدولة،وأصبح واجبها تحقيق الرفاه الأجتماعي لشعوبها ،وفي الوقت نفسه ونتيجة لأتساع أعمال السلطة المركزيةصَعبت مهمة الدولة وأصبحت غير قادرة على تقديم الخدمات للسكان(٤).

ونظراً لصعوبةتقديم الخدمات للسكان نتيجة للأتساع حجم الدولة كان لابد من الأستعانة بالنظام اللامركزي لتسهل مهام السلطة المركزية،وتسهيل قضاء الحاجات اليومية للسكان فبرزت الحاجة ألى الأدارات اللامركزية كوسيط بين السلطة المركزية والمواطنين ففي العصر الحديث أصبح (نظام الحكم المحلي) من أبرزالأنظمة السياسية لخدمة المجتمع وتسهيل الأمور للمواطنين،بأعتباره

---

(١) روبرت ماكيفر،تكوين الدولة، ترجمة: حسن صعب ،دار العلم للملايين للتأليف والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٤، ص٢٠١.

(٢)المصدرنفسه، ص ٢٠١.

(٣) صفوان المبيضين ، مصدر سبق ذكره ، ص٨.

(٤) شاهر علي سليمان الرواشدة ، الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية حاضرها ومستقبلها ،دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ،ط١ ، ١٩٨٧، ص٩.

(5)Hameed, Muntasser Majeed.2022. "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal 22, no1(Jun): 1-24. Doi.org/10.31945/iprij.220101.

(٦) فرح ضياء المبارك . الحكومات المحلية ، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد ، ط١، ٢٠١٦،ص١٦.

النظام الحديث الذي تعتمدعليه الدول الحديثة[١] .ظهرنظام الحكم المحلي ظهرنتيجة الوعي السياسي للأنسان والذي أرتبط بظهور اللغة والتي كان لها الأثر الأكبر في زيادة الوعي وتطوره عند الأنسان[٢] . وأن نظام الحكم المحلي يقوم على نوع من الصلة بين الوحدات المحلية والسلطة المركزيةحيث يقوم على أدراك الأختلافات الموجودة في الأقاليم ، فهو نظام أداري يعمل على توثيق الصلة بين المركز وبين المجتمع المحلي،وأيجاد الحلول المختلفة للمشاكل لكونه أكثر أستجابة للأفراد وكما يعمل على تحقيق الأستقرار السياسي وتحقيق رفاه أجتماعي أكبر[٣] .

وكما يعمل على صياغة العمل بشكل جماعي وتنفيذه على المستوى المحلي وتحديدإطار العلاقة بين الحكومة وباقي الهيئات المحلية،فتطورنظام الحكم المحلي وأصبح واقع في كل دولة حديثة فمثلاً في الدول العربية نشأت فكرة الحكم المحلي عندما صدرنظام التقسيمات الأدارية في العهد العثماني عام ١٨٧٧م [٤].وكماأن نظام الحكم المحلي يعمل على تحقيق العديد من الأهداف منها المشاركة ورفع الكفاءةوتحقيق الديمقراطية[٥] . فمواطنين المجتمعات الديمقراطيةلايمكن أن يشعروابالأنتماء أذا لم يقوموبإدارةمصالحهم المحلية بأنفسهم، مما يؤدي إلى ضرورة وجود الحكم المحلي، فإدارة الشؤون المحليةمن قبل المجتمعات المحلية يشعرها بأنها مشتركة في القيام بأعمالها مع السلطة المركزية مما يؤدي إلى تحقيق خفض حدة التوترفي العلاقات فيما بينهما [٦].

وأن ظروف نشأة الحكم المحلي تختلف من دولة إلى أخرى ويرجع هذاالأختلاف إلى عوامل عديدة منها عوامل سياسيةوعوامل جغرافيةوأخرى ثقافية تبعاً لظروف كل دولة،وهذه العوامل هي من تحدد فكرةوجود ونشأةالحكم المحلي في كل دولةأي أن هذه العوامل هي عوامل محددة لوجود

---

(١) وفاء معاوي ، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر ، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر _باتنة_ ، ٢٠١٠ ، ص ص ٢٥- ٢٧.

(2) Ghalib , T. R. ., & Aziz , A. H. . (2022). Structure and Missions of the Popular Mobilization Forces: An Analytical Study of the Structure and Missions of the Popular Mobilization Forces and the Peacekeeping Operation: Nineveh as a Case Study. BiLD Law Journal, 7(1), 128–138.

(٣) حسين علي هدهود ، دور الحكومات المحلية في تحقيق التنمية بعد عام ٢٠٠٥(محافظة المثنى أنموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٠، ص ١٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص١١.

الحكم المحلي داخل الدولة . وهذه العوامل تتمثل بالآتي:-

١- العامل الجغرافي :-أن أتساع أقاليم الدولة الجغرافية وتباعدها يؤثربصورةكبيرةعلى الحكم المحلي ،وهذا الأتساع بين الأقاليم يؤدي إلى ضعف التواصل بين الحكومةالمركزية فكلما أتسعت أقاليم الدولة كلما ظهرت الحاجة إلى الحكم المحلي [١] . وتتمثل العوامل الجغرافية المؤثرة في الحكم المحلي بالآتي :-

أ- المساحة .

كلما كانت مساحة الدولة واسعة زادت الحاجة إلى الحكم المحلي ومنحهاأختصاصات كبيرة مع تقليل رقابةالسلطةالمركزيةعليهاحتى تقوم بالمهام الموكلةإليها،والعكس في الدول الصغيرةفلا حاجة إلى الحكم المحلي[٢].

ب- التضاريس .

تؤثرالتضاريس في الحكم المحلي،فالمناطق الصحراويةوالجبلية يسود فيها نمط الإدارةالتقليدية بسبب عدم توافرالكثافة السكانية، وأما المناطق الجبلية تكون في الغالب معزولةعن العاصمة بسبب ضعف التواصل بينهاوبين السلطات المحليةوالحكومةالمركزية،وعلى العكس فأن أنبساط أقليم الدولة وخلوه من أي عوائق يسهل من عمل الحكومة المركزية وتدخلها في الوحدات المحلية ويسهل رقابة على عملها[٣] .

ج- الموقع الجغرافي .

للموقع الجغرافي أهمية كبيرة في أزدهار المناطق المحلية مقارنة مع مناطق أخرى لاتتمتع بالموقع الجغرافي نفسه، فنجاح الحكم المحلي يرتبط بشكل كبيربالموقع الجغرافي لأن الموقع الجغرافي يحدد الأمكانيات الأقتصاديات،ويكون قاعدة للأيرادات[١].

---

(٥) كواشي عتيقة ، اللامركزية الأدارية في الدول المغاربية (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة _ ، ٢٠١١، ص٧٦.

(١) أحمد يحيى الزهيري ، الحكومات المحلية دراسة نظرية وتطبيقية أنموذج (العراق- مصر – أنجلترا) ، مكتب اليمامة للطباعة والنشر ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٥ ، ص٥٠.

(٢) أيات أحمد سلمان الحسيني ، أدارة الحكومات المحلية في الدولة الأتحادية (العراق بعد عام ٢٠٠٥م نموذجاً)، رسالة ماجستير (غيرمنشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨، ص ١٤.

فالوحدات المحلية الناجحة هي غالباً ما تكون مناطق حضرية تمتلك حركةسوق أوتكون ذات طبيعة ريفيةتمتلك مواردطبيعية،ومع هذافالموقع ليس الشرط الأساسي لنجاح الحكم المحلي ونجاح الوحدة المحلية فيه،فكثيرمن المناطق غيرقادرةعلى أستخدام مواردها بشكل جيد[٢] .

٢- العامل السياسي:- يتأثرنظام الحكم المحلي بالعوامل السياسية بأعتباره نظام سياسي مصغر داخل الدولة،فهويؤثرفيها ويتأثربهاسلباًوأيجاباً،فأعتمادالحكم المحلي يتم بتنازل السلطة المركزية عن بعض الصلاحيات لصالح الوحدات المحلية لممارسةنوع من الديمقراطية المحلية[٣] . ومن العوامل السياسية المؤثرة في نظام الحكم المحلي وهي كالآتي:-

أ- درجة الديمقراطية :- أن نظام الحكم المحلي لايقوم في دولة لاتعتمد الديمقراطية، ففي الدول الديمقراطية يتم أعتمادنظام الحكم المحلي بشكل أكثرسهولة، ويتم تشكيل المجالس المحلية بالأنتخاب وأعطائها صلاحيات كثيرة مقارنةمع الدول التي لاتعتمدالديمقراطية في داخل نظامها السياسي[٤] .

ب- الأستقرار السياسي :- فالنظام السياسي للدولة كلما كان مستقراً يوفر فرصة أكبرللوحدات المحلية لتمارس وظائفها وأختصاصاتها بصورة أكثرفاعلية، والعكس تماماً عندما يكون النظام السياسي غيرمستقر يعمل على عدم التوسع في سلطات الوحدات المحلية،وبالتالي يؤثر بشكل سلبي على عمل الحكم المحلي داخل الدولة[٥] .

٣- العامل الأقتصادي:- يلعب العامل الأقتصادي دوراً هاماً في تنظيم عمل الحكومات المحلية ،فمن خلال طبيعة النظام الأقتصادي للدولةنلاحظ الدورالمهم للحكومات المحليةعلى الرغم من تباين المواردالأقتصادية التي تحدد طبيعة الأقليم أذا كانت زراعية أوسياحية أوصناعية بأعتبارالأقتصاد هوالأساس لمهام الحكومات المحلية،وبالتالي دعم الميزانية المحلية وتطويرالأقاليم داخل الدولة[١] .

---

(١) حسين علي هدهود ، مصدرسبق ذكره ، ص٢١.

(٢) المصدرنفسه ، ص ٢١.

(2)Hadeer Maad Waheeb, Asst. Prof. Dr. Omar jumaah Imran. (2021). PUBLIC POLICY AND MECHANISMS FOR ITS DEVELOPMENT AND IMPLEMENTATION IN MODERN POLITICAL SYSTEMS. PalArch's Journal of Archaeology of Egypt / Egyptology, 18(5), 466-477.

(٣) نجلاء سامي راضي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١.

(٤)آيات أحمد سلمان الحسيني ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥.

(٥) نجلاء سامي راضي ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

ويمكن تقسيم العوامل الأقتصادية التي تؤثرعلى الحكم المحلي إلى مايأتي :-

أ- طبيعة النظام الأقتصادي:- تنعكس طبيعة النظام الأقتصادي للدولة على نظام الحكم المحلي فيها، فأخذت الدولة في فترة من الفترات تتدخل في شؤون الوحدات المحلية الأقتصادية،وكان دور الحكومات المحلية هو أنتاج السلع وتقديم الخدمات للمواطنيين،ومع تغيرالتوجه العالمي لأقتصاد السوق الحرة تحول دور الدولة ومن بعدها الوحدات المحلية في أسناد دورها في تقديم الخدمات للمواطنين إلى القطاع الخاص من خلال الأستثمار الأقتصادي، وأيضاً أصبح أقتصاد الدولة ريعياً يعتمد على عنصر واحد وهوالنفط مماأثربشكل كبيرعلى الموارد المحلية،فأصبحت الوحدات المحلية تعتمدعلى التمويل المركزي بشكل كبيرمماأثرعلى أستقلاليتهاالمالية وبالتالي أثرعلى مشاريعهابشكل كبير[٢].

ب- طبيعة الأقتصاد المحلي :- أن الحكومات المحلية لكي تكتسب صفة المحلية تتوقف على طبيعة الأقتصاد المحلي،فنجد أن النشاط في المدينةيختلف عنه في القرية،ويختلف أيضاً بين المدن نفسها، فنجد أن هناك مدن تجارية ومدن أخرى صناعية وهذه الأختلافات لها التأثير الكبيرعلى الحياة السياسيةفي تلك المناطق من خلال تأثيرهاعلى ثقافة الأفراد السياسية الذين ينقلون التوقعات الثقافية لمهنتهم إلى العمليةالسياسية[٣]. وكما تحدد ظروف الأقتصاد المحلي قدرة الوحدات المحلية على القيام بدورهافي تقديم الخدمات للمواطنيين،بمعنى أن العامل الأقتصادي للدولةيؤثرعلى طبيعة عمل الحكم المحلي، وكيفية تقديم الخدمات للمواطنين تبعاً للموارد الأقتصادية لكل أقليم، وتبعاً لأختلاف الموارد المحليةفي داخل الدولة[٤]. أي أن الأقتصاد يؤثرفي عمل الوحدات المحلية وفي مدى أعتمادها على نفسها، فقوة هذه الوحدات تعود إلى ماتتمتع به هذه الوحدات من أمكانيات أقتصادية تدربالنفع المادي عليها[٥] .

---

(١) بلجيلالي أحمد ،أشكالية عجز ميزانية البلديات (دراسة تطبيقية لبلديات جيلالي بن عمار)، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية ،جامعة أبي بكربلقايد ، ٢٠١٠، ص ٤٢.

(٢)طعبة سعاد،الادارة المحلية والعوامل البيئية المؤثرةفيها،مجلة البحوث السياسية والأدارية،العدد(٢)،المجلد(٣)، كلية العلوم الأجتماعية والأنسانية ، جامعة زيان عاشور، ٢٠١٣، ص٧١.

(٣) كواشي عتيقة ، مصدرسبق ذكره ، ص ٧٨.

(٤) محمد محمد بدران ، مصدر سبق ذكره ، ٥٣.

٤- العامل الأجتماعي :- للعامل الأجتماعي تأثير على الحكم المحلي من خلال مايلي :-

أ-النمو الحضري:- يتأثرالحكم المحلي بالنمو الحضري،فأرتفاع معدل الهجرة من الريف إلى المدينةوتضخم حجم المدن ونموالسكان بشكل كبيريؤثر على الريف والمدينة معاً، فمن ناحية يؤدي إلى زيادة المشاكل وزيادةالجريمة في المدن،وكذلك أنتشار المساكن العشوائية، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى حرمان المناطق الريفية من القوى العاملة التي تكون بحاجة إليها بسبب الهجرة[١].فالزيادة السكانيةتؤثرعلى الحكم المحلي في زيادةمعدلات النموالطبيعي للسكان، وبالتالي زيادة في حجم الأنفاق المادي وبالتالي يؤثرفي حجم الإنفاق المحلي لسد أحتياجات هذه الزيادة السكانية في المجتمع والتباين الذي ينتج عن زيادة السكان[٢] .

ب- التعددية العرقية والثقافية :- أن تعدد الأصول العرقية والثقافية في الدولة يؤثرعلى الحكم المحلي من خلال التأثيرعلى اسلوب الدولةفي معالجةهذه الظاهرة،فالسلطة المركزية يمكنهاأن تقضي على طابع التمييز لهذه الأقليات العرقية ومحاولة صهرها داخل المجتمع حتى لاتكون مركزتهديد بالنسبةللدولة،وبالتالي تؤدي إلى إضعاف عمل الوحدات المحليةوالحدمن أستقلاليتها[٣].فهذه التعددية تؤثرعلى الحكم المحلي من خلال التأثيرعلى أسلوب الدولةفي معالجة هذه الظاهرة التعددية،فعندما تزيد الحكومة المركزيةالقضاءعلى ظاهرةالتمييزلهذه الأقليات،ومحاولة دمجها في المجتمع،فبالتالي تزيد من الرقابة على الوحدات المحلية فيضعف عمل الحكم المحلي على العكس من المجتمعات المتجانسة أجتماعياً التي لاتتدخل الدولةفيها،وبالتالي يكون هناك أستقلالية في عمل هذه الوحدات فيكون عمل الحكم المحلي أقوى وزيادة درجةأستقلاليته في هذه المجتمعات المتجانسة[٤] .

ج- النظام الأجتماعي المحلي

ويقصد به مجموعة العلاقات التي تحكم الافراد في حياتهم اليومية،ويتجسدهذاالنظام عادة في

---

(١) صالح آدم محمد علوان ، تجربة الحكم المحلي في السودان وأثرها في التنمية المتوازنة (دراسة حالة ولاية جنوب دارفور من ٢٠٠١- ٢٠١٠)، رسالة ماجستير(منشورة) ،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، ٢٠١٤، ص ص ٧٨-٧٩.

(٢) صفوان المبيضين ، مصدرسبق ذكره ، ص٣٧.

(٣) بلجيلالي أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣.

(٤) صالح آدم محمد علوان ، مصدرسبق ذكره ، ص٧٩.

مجموعة من التقسيمات الأجتماعية التي تحدد مكانة الفرد والجماعة،ومن أهم هذه التقسيمات هي الطبقات الأجتماعيةوالمراكزالأجتماعية،وأن بساطة هذاالنظام وتعقيده له الأثرالواضح على الحكم المحلي وعمل المجالس المحلية[١] .

فالنظام الأجتماعي المحلي يعني طبيعة عمل نظام الحكم المحلي في كل من الريف والمدينة ،فالنظام الأجتماعي المحلي في الريف يميل إلى البساطة والذي يكون خاضع لسيطرة العائلات الكبار،فالمجالس المحليةيتأثرعملهافي المجتمع الريفي يتأثربسباطةالمجتمع هناك وبالتالي يكون عمل الحكم المحلي يميل للبساطة،أمابالنسبةالنظام الأجتماعي المحلي في المدن الذي يكون خاضع لسيطرة رجال المال الأعمال فيكون عمل الوحدات المحلية فيها نوع من التعقيد والتنوع ،وبالتالي يؤثرعلى عمل الحكم المحلي وتعقيده[٢] .

المطلب الثاني

تعريف الحكم المحلي

من الصعوبة وضع تعريف واضح لمصطلح الحكم المحلي،وذلك لأختلاف الآراء للباحثين والكُتاب حول موضوع الحكم المحلي فلكل باحث تعريف يُعبرعن الرأي الخاص به ووجهة النظر الخاصة به،وتختلف الآراءتبعاً لكل نظام سياسي الذي ينتمي أليه،وعلى الرغم من ذلك فقد تم تعريف الحكم المحلي بأنه (توزيع الوظيفة الأدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية مُنتخبة تباشر أختصاصاتها تحت أشراف الحكومة ورقابتها)[٣] .

ويعرفه البعض بأنه(أحدصورالاللامركزية السياسية بمعنى توزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين أجهزة السلطة المركزية في العاصمة،وبين حكومات الأقاليم)[٤] .

وكما يعرف بأنه (بأنه نظام شامل تتنازل الحكومةالمركزية بموجبه عن وظائفها التشريعية التنفيذية،والقضائية لصالح جماعة محلية تمارس وظائفها على أقليم جغرافي محدد)[١] .

---

(١) صفوان المبيضين ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٤.

(٣) مثنى فائق مرعي وفرح ضياء المبارك ، السياسات العامة والحكومات المحلية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٢٠ ،ص ص ١٤٢- ١٤٤.

(٤) غازي سلطان القبلان ،تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على دور الحكام الإداريين (دراسة ميدانية)، دار الخليج للنشر والتوزيع ،عمان ، ط١ ، ٢٠١٥، ص٣٣.

وعرف بأنه (الوحدات الجغرافية التي تتضمنها دولة ذات سيادة أوالوحدات المحلية التي تكون ضمن ولاية ولها شبه أستقلال)[٢] .

وكما يعرف بأنها(أي منظمةلها سكان يقيمون في إقليم جغرافي معين مع تنظيم مسموح به وهيئة حاكمة وشخصية معنوية مستقلة،وسلطة محلية تقدم خدمات عامة مع درجة كبيرةمن الأستقلال بمافي ذلك سلطة قانونية لجباية الأيرادات)[٣] . وعندتعريف الحكم المحلي يجب أن نفرق بين الحكم المحلي والمصطلحات المشابهة له وكالآتي:-

أولاً :- الأدارة المحلية

تعد الأدارة المحلية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولةالحديثة حيث يتم توزيع النشاطات بين السلطة المركزية وهيئات محلية كأسلوب من أساليب الأدارة الحديثة ينسجم مع ظروف السكان على المستوى المحلي فيعمل على تفادي الأنماط التقليدية في إدارة المشاكل المحلية[٤] .

وتعددت التعريفات للأدارة المحلية تبعاً لوجهات النظرالخاصة بالفقهاء والباحثين حيث تعني الأدارة المحلية بأنها(لامركزيةالأدارة،أوبمعنى أوضح توزيع الوظائف الأداريةللدولة بين الحكومة المركزية،وبين هيئات محليةأومصلحية لهاشخصيةقانونيةمستقلة،ولكن تعمل بإشراف ورقابةالسلطة المركزية،فهي صورةمن صورالتنظيم الأداري اللامركزي،وتكون مفوضةبأختصاصات أصيلة من قبل السلطة المركزية لتولي إدارة الشؤون المحلية)[٥] .

وتعرف بأنها(سحب وظائف من السلطةالمركزية،وأعطائها لسلطةمستقلة ذات أختصاص محدد سواء كان أختصاصها أقليمياً،أو مصلحياً)[٦] .

---

(٥) يوسف أزروال وليلى لعجال ، اللامركزية والأنتقال إلى الحكم المحلي بتونس ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،العدد (٣)، المجلد (٨)،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة تبسة، ٢٠٢١، ص٧٠٩.

(١) نقلاً عن : محمود بديع محمود شعيلة ، تقييم دور الحكومات المحلية في العراق وفق قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة بأقليم ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٠ ،ص٢.

(٢) أحمد يحيى الزهيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥.

(٣) عبد الرزاق الشيخلي ، أتجاهات مقارنة في تنظيم الأدارة المحلية ، مجلة العلوم الأقتصادية والإدارية ، العدد(٥٢)،المجلد (١٤)، كلية الإدارة والأقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨،ص ٢٦.

(٤) غازي سلطان القبلان ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨.

(٦) حسن محمد عواضة ، الأدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية (دراسة مقارنة)،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢، ص ص ١٦- ١٧.

وهناك من يعرفها بأنها (تقسيم الدولة إلى أقاليم أومناطق أدارية، وليست سياسية توزع فيها السلطة الأدارية،وليست القضائيةأوالتشريعيةعلى هذه المناطق أوالأقاليم ويكون للمجالس المحلية فيها سلطة البت في كثيرمن المسائل الأدارية دون الرجوع إلى قرار السلطة المركزية)[١] .

ويعرفها البعض بأنها (مجلس منتخب تتركزفيه الوحدة المحلية، ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية،ويعتبرمكملاً لأجهزة الدولة)[٢].

فالأدارةالمحليةكمصطلح مشابه للحكم المحلي قدأحدث جدلاًعند التفريق بينه وبين الحكم المحلي ولهذا يجب ذكرأهم الأتجاهات التي تفرق بين الحكم المحلي والأدارة المحلية،ومن هذه الأتجاهات أو الآراء هي :-

١- يرى أصحاب الرأي الأول بأن الادارة المحلية هي متعلقة باللامركزية الأدارية ،في حين الحكم المحلي المتعلق بوجود باللامركزية السياسية الشائعة في نظم الدول الفيدرالية المحلي[٣] .

٢- يرى أصحاب هذاالرأي أن الحكم المحلي هوأقصى درجة من درجات اللامركزية الأقليمية،أما الأدارة المحلية فتقع على مستوى أقل،ولهذايمكن القول أن النظم المتبعةفي الوحدات الأنجليزية هي نوع من الحكم المحلي وذلك للأستقلال الكبيرللوحدات المحليةفي ممارسةسلطاتها،أما النظم المتبعة في دول العالم الثالث فهو نوع من الأدارة المحلية[٤].

٣- يؤيد أصحاب هذا الفريق الرأي القائل بأن الحكم المحلي هوأسلوب من أساليب اللامركزية السياسية أوأسلوب تنظيم سياسي في داخل الدولة،أما الأدارة المحلية هي أسلوب تنظيم أداري[٥] .

٤- الأدارة المحلية هي ترتكز على الجوانب التنفيذية ووضع القرارات في المؤسسات أماالحكم المحلي فهو يركز على دور المواطن الفاعل في أدارة شؤونه بنفسه من خلال المجالس المحلية

---

(١) صفوان المبيضين، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

(٢) محمد محمود الطعامنة ، مصدر سبق ذكره ، ص٨.

(٣)سكينة عاشوري ،الأتجاهات المعاصرة لتنظيم الأدارة المحلية ، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ٢٠١٤، ص٢٣.

(٤) صفوان المبيضين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٨-١٩.

(٥) حسين عباس مهنا ، تجربة الحكم المحلي في العراق من الدولة البسيطة إلى الدولة المركبة (دراسة تحليلية) ،رسالة ماجستير (غيرمنشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٧، ص ص ٢٥-٢٦.

(٦) نادية فاضل عباس فضلي ، دراسة تجربة الحكم المحلي في لبنان ، مجلة قضايا سياسية ، العدد(٦٨)المجلد(٦٨)، كلية العلوم السياسية ، مركز الدراسات الأستراتيجية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٢، ص٣٤٩.

والتي تقوم بتمثيلهم والتعبير عنهم[١].

وهناك فريق يدعو إلى عدم التفريق بين الحكم المحلي،والأدارة المحليةحيث يرى أن نظام الأدارة المحلية والحكم المحلي متطابقان وينبغي عدم التفريق بينهما، لكن جوهر التسميتين يكمن في عنصرين مهمين هما (اللامركزية الأدارية واللامركزية السياسية)، فمثلا دول جنوب أفريقيا تعتمد نظام الحكم المحلي رغم أن دستورها لاينص على الفيدرالية فمدلول المفهومين يختلف من دولة إلى إخرى فيرى هذاالفريق أن الأدارةالمحلية هي مرحلة سابقة للحكم المحلي وتمهيداً لتطبيقه ومثال على ذلك قيام بعض الدولة بالأعتماد على نظام الأدارةالمحلية في البداية بغية السيطرة على نواحي ثم الأنتقال لاحقاً إلى منح الأستقلالية الأدارية والسياسية للأقاليم في أدارة الشأن المحلي[٢] .

ثانياً :- الفيدرالية

الفيدراليةمفهوم معياري يشجع على قيام نظام حكومي متعددالمستويات حيث يضم عناصرمن الحكم الذاتي للأقاليم، ويقوم مفهوم الفيدرالية على أساس الجمع مابين الوحدة والتعددية،وأيضاً أستيعاب الهويات المميزة والحفاظ عليها ضمن أتحاد سياسي أكبرحجماً،فأساس وجوهرالفيدرالية هو ترسيخ الوحدة واللامركزية في الدولة والمحافظة عليهما في وقت واحد[٣]. فالفيدرالية جاءت كأساس للأستجابة للمشكلات السياسية في الأنظمة السياسية التي تحتوي على تنوع سكاني أي أن مفهوم الفيدرالية هو تنظيمي يرادبه حل المشكلات الداخلية للدولة،ثم العمل على تطويرهذا النظام للتشجيع على نشرالنظام والأستقرارفي جميع أنحاء العالم[٤] .

فالفيدرالية هي أحد السمات المميزة للعصر، والذي يفسح المجال للجماعات لتحافظ على خصوصياتها فهي أفضل ضمان للحقوق الفردية والجماعية وضمان أكبر للنمو الأقتصادي

---

(١) بشيرالشايب ،الأدارة والحكم المحلي والفروق بينهما ،المجلة الأفريقية للعلوم السياسية ، العدد(٤)،المجلد(١) ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة سكيكدة – الجزائر،٢٠١٥، ص١٧.

(٢) رونالد ل. واتس ،الأنظمة الفيدرالية ،ترجمة:غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا، منتدى الأتحادات الفيدرالية ، كندا ، ط١ ،٢٠٠٦ ، ص٩.

(٣) فرح شاكر ،النظام الفيدرالي في العراق (النشاة،الأداء ، الأهمية)،ترجمة: علي الحارس ، مركز الرافدين للحوار،بيروت،ط١، ٢٠٢١،ص٣٦.

والأجتماعي والسياسي وذلك لأن النظام الفيدرالي يوفرالموارد الأقتصاديةبشكل أفضل للجماعات المتحدة فهي شكل من أشكال التنظيم الأجتماعي والأقتصادي والثقافي والسياسي بمعنى أنها مفهوم يشمل كل المجتمع(١).

وللفيدرالية تعريفات كثيرة فقدعرفها بعض الفقهاء بأنها(تدبيرسياسي الذي يراد به توفيق والوحدة القومية والمحافظة على حقوق الولايات)(٢) .

وتعرف أيضاً بأنها(أتحاد عدةدول أودويلات تندمج مع بعضه في شكل دولةواحدة تسمى(دولة الأتحاد)، والتي تمارس حقوقها بكامل سيادتها الخارجية وجزء من سيادتها الداخلية على ولايات الأقاليم فيما يتعلق بالشؤون الداخلية المشتركة التي يحددها الدستور)(٣).

وتعرف كذلك أنها (تفتيت للسلطة المركزية وترسيخ اللامركزية الإدارية والسياسية وهي ممارسة حق ذوشقين وهو حق الأستقلال الذاتي في الحدود الجغرافية المرسومة للشعب في موطنه الأصلي وحق المشاركة في إدارة الشؤون المركزية حسب نسبته في الدولة المركبة)(٤) .

ويكمن الفرق بين الحكم المحلي والفيدرالية في عدة نقاط وهي:-

١- الفيدرالية تقوم على أساس أتحاد دولتين أوأكثر،وتخضع هذه الدول لسلطة مشتركة تتوزع فيها سلطات الحكم بين السلطة المركزية والحكومات المحلية، وبناءاً على ذلك تتوزع السيادة الداخلية مابين حكومة الأتحاد والحكومات المحلية الداخلة في الأتحاد،أما الحكم المحلي يقوم عندما يمنح أقليم في دولة ما صلاحيات في مجال السلطة (التنفيذية - التشريعية- القضائية)دون الرجوع إلى السلطة المركزية لهذه الدولة،وغالباً مايظهرالحكم المحلي في إقليم يحاول الأستقلال عن الدولة الأم للحصول على موارده الطبيعية والمالية(١) .

---

(١)عصام سليمان الفيرالية المجتمعات التعددية ولبنان ، دار العلم للملايين ،بيروت،ط١ ،١٩٩١، ص ص ٣٧-٣٩.

(٢) شورش حسن عمر ،خصائص النظام الفيدرالي في العراق (دراسة تحليلية مقارنة) ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط٢، ٢٠١٨، ص٣٤ .

(٣) أحمد عبد الجبار ، الفيدرالية واللامركزية في العراق ، مركز معلومة للبحث والنشر والتوزيع ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٣،ص ١٢.

(٤) أحمد عدنان كاظم وعلي عباس عبيد ، تجربة التجريب على أساليب المحاكاة في إدارة الحكم المحلي العراقي من الدول المتقدمة ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد(٧٧)، المجلد(١٩)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،٢٠٢٢ ص ١٦٣.

(٥) أحمد سعيد نوفل، في مجموعة باحثين ، الفيدرالية(الفكرة وتداعيات تطبيقها في الوطن العربي)، مركز دراسات الشرق الأويط ، الأردن، ط١ ، ٢٠١٥، ص ص ٢٤-٢٥.

٢- الفيدرالية هي تقاسم الحكم بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية ويكون ذلك بدستور أوقانون بمعنى الفيدرالية أساسها تقاسم السلطات في ظل دستور،أما الحكم المحلي فيقوم في داخل الدولة الفيدرالية بقانون[٢] .

٣- الفيدرالية تعني توزيع للسلطات العامة،وتنظم عن طريق دستوريعمل على تحديد أختصاصات السلطات العامة الثلاثةوتوضيح مهامها وينظم العلاقة فيما بينهم،أما الحكم المحلي هونشاط تقوم به السلطة التنفيذية وحدها، والدستوريترك الأمرللسلطة التشريعية أن تنظم عمل الحكم المحلي[٣] .

٤- هناك فرق جوهري بين الفيدرالية والحكم المحلي،حيث أن الدولة الفيدراليةتوزع أختصاصاتها بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية أي توزع سلطاتها بصورة متعددة الأشكال وبمستويات مختلفة،أماالحكم المحلي فهوأسلوب من أساليب الحكم داخل الدولة الفيدرالية يقوم على أساس توافر أستقلال ذاتي للقيام بشؤون تلك الأقاليم[٤] .

ثالثاً:- الهيئات المحلية

يقصد بمفهوم الهيئات المحلية وجود تشكيل تنظيم إداري من أهالي الوحدة المحلية ويتكون بالأنتخاب المباشرأوغير المباشر تعهد إليهم بالإدارة وإعطائهم إستقلالية محدودة لإدارة بعض المرافق وإدارة الشؤون المحلية[٥]. وتقوم فكرة الهيئات المحلية على أساس ديمقراطي من عناصرمنتخبة من الوحدة المحلية لتمثل السكان داخل الوحدة المحلية،ولتصريف شؤونها المحلية ولأشباع حاجات السكان ورغباتهم المختلفة عن طريق أجهزتها الخاصة[٦] . حيث تُعرف الهيئة المحلية بأنها (أصغروحدة أدارية تعطي الصورة عن الدولة والسكان ويقوم

---

(١) نغم محمد صالح، الفيدرالية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥(الواقع والطموح) مجلة العلوم السياسية، العدد(٤١)،المجلد(٤١)،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، ٢٠٠٩،ص٤٩.

(٢) ياسر رشيد مهنة ، أثر اللامركزية على وحدة الدولة ، رسالة ماجستير(منشورة)،كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٨، ص٣٨.

(٣) حسين عباس مهنا ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩.

(٤) لوصيف الأخضر ، مدى فعالية المجالس المحلية في تحقيق التنمية ، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبوبكر بلقايد ، ٢٠١٧، ص٣٧.

(٥) عبد الكريم أسماعيل ،دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية الساسية ، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، ٢٠٠٥، ص٤٢.

(٦) صفوان المبيضين ،مصدر سبق ذكره ،ص١٨.

بإدارتها مجلس بلدي منتخب ينفذ البرامج ،والمشاريع التنموية والأقتصادية والأجتماعية)[١] .

وأيضاً تعرف بأنها(مجموعة أشخاص لهم حرية المبادرة في العمل،ويتحملون مسؤولية أعمالهم ولهم أستقلالية فبواسطة هذا الأستقلال يتحقق هدف ووجود الهيئة المحلية)[٢] .

فالهيئات المحلية هي صورة من صور تطبيقات مبدأ الديمقراطية في الإدارة داخل نظام الحكم المحلي حيث تعتبراللبنة الأساسية في الهيكل الإداري بالإضافة إلى أنها حلقة تفاعل مع مدخلات ومخرجات النسق السياسي[٣] .

ويتمثل الفرق بين الحكم المحلي والهيئات المحلية بالآتي :-

١- الهيئات المحلية هي عنصر أساسي من عناصرالحكم المحلي وذلك لأنها تمثل السكان وتعبرعن مصالحهم وكل أحتياجاتهم فهي تمثل سلطةتنفيذية في نظام الحكم المحلي لأنهاتكون مصدرالقرارات وتختلف الدول في نمط الهيئات المحلية، فهناك دول تأخذ بنظام(المجلس الواحد) الذي يجمع بين الوظيفتين (التشريعية والتنفيذية)،وهناك دول تأخذ بنظام(المجلسين) فتكون الوظيفة التقريرية أوالقرارات من أختصاص الهيئةالمحلية،والتفيذيةمن أختصاص الهيئة أوالمجلس التنفيذي،أماالحكم المحلي يعد الأساس الذي تقوم عليه الهيئات المحلية بأعتباره نظام محلي يقوم بتمثيل الأفراد عن طريق هذه الهيئات[٤] .

٢- أن الفرق بين الحكم المحلي والهيئات المحلية أن هذه الهيئات تشترك مع الدولة في أشباع حاجات الأفراد أي أنها جزء من الحكم المحلي داخل الدولة[٥].فالهيئات المحلية تتمثل في تحقيق الأهداف السياسية، وترسيخ النظام الديمقراطي بجانب المواطنين المنتخبين على مستوى المحلي ،أي أن هذه الهيئات هي أداة تحقيق المشاركة للمواطنين لتحقيق نظام حكم محلي فعال،أما الحكم

---

(١) مزياني فريدة، المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية للسياسية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراة(منشورة)، كلية الحقوق جامعة منتوري ،قسنطينة،٢٠٠٥،ص٩.

(٢) يحياوي حكيم ،دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية (دراسة مقارنة بين بلديتي ورقلة وغرداية ٢٠٠٧-٢٠١١) ، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح، ٢٠١١، ص١٦.

(٣)ناصر عبد المولى رشوان ، التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية (رؤية لدور أجهزة الإدارة المحلية)، دار العلم والأيمان للنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠١٨، ص ١٠٩.

(٣) خالد سمارة الزعبي ، العلاقة بين الأدارة المركزية والأدارة المحلية وأساليب تكاملها ، الملتقى العربي الأول ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص٢٦ .

(٤) بوعلام يوسف ، واقع تطبيق اللامركزية الأدارية في ظل التدبير التشاركي ، مجلة الدراسات الحقوقية ، العدد(١)، المجلد (٧)،كلية العلوم السياسية ، جامعة وهران، ٢٠٢٠ ، ص١٣٠ .

المحلي فيحقق الأهداف السياسية للهيئة المحلية،وترسيخ فكرة المشاركةالسياسية للمواطنين مع ممثليهم داخل هذه الهيئات المحلية[١] .

٣- الهيئات المحلية هي أداة من أدوات الحكم المحلي لتحقيق التنمية في النشاطات المختلفة وأدارة المشروعات المحلية التنموية كالمصانع والبنوك المحلية،والقيام ببعض المشاريع المحلية الآخرى كمحو الأمية ومشاريع التنمية الذاتية التي تهدف إلى التنمية المحلية في كافة المجالات أي أن مهمة هذه الهيئات مهمة تنموية فهي جهازإداري تنموي للحكم المحلي[٢] .

الخاتمة :

ونستنتج مما تقدم بأن نظام الحكم المحلي نظام أداري فعال يساهم في عملية التنمية الشاملة للمجتمع عن طريق تهيئة المناخ الأداري الملائم للأدارات داخل نظام الحكم المحلي، فيمكن القول بأن الحكم المحلي نظام أداري يساهم بشكل كبير في تنمية المجتمعات المحلية من خلال السماح السماح للمواطن بأن يشارك في أدارة شؤونه ومصالحه بنفسه، وعلى هذا الأساس يتكون نوع من الوعي عند الأفراد بحقوقه وواجباته ومع السعي المستمرمن قبل السلطة المركزية بأدخال الأصلاح الأداري سيتم تطبيق الديمقراطية المحلية بالشكل المرغوب بها ، أذاً فالأستراتيجية الأدارية المحلية الفعالة هي من تشجع على بناء نظام أداري فعال على المستوى المحلي .

المصادر :

١- أحمد عدنان كاظم وعلي عباس عبيد ، تجربة التجريب على أساليب المحاكاة في إدارة الحكم المحلي العراقي من الدول المتقدمة ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد(٧٧)، المجلد(١٩)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،٢٠٢٢ ص ١٦٣.

٢- أحمد سعيد نوفل،الفيدرالية (الفكرة وتداعيات تطبيقها في الوطن العربي)،في مجموعة باحثين مركز دراسات الشرق الأوسط ،الأردن ، ط١ ، ٢٠١٥.

٣- احمد عبد الجبار ، الفيدرالية واللامركزية في العراق ، مركز معلومة للبحث والنشر والتوزيع ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٣.

(١) بوعلام يوسف ، واقع تطبيق اللامركزية الأدارية في ظل التدبير التشاركي ، مجلة الدراسات الحقوقية ، العدد(١)، المجلد (٧)،كلية العلوم السياسية ، جامعة وهران، ٢٠٢٠ ، ص١٣٠ .

(٢) محمد محمد بدران ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٩٦- ٩٨.

٤- أحمد يحيى الزهيري،الحكومات المحلية دراسة نظرية وتطبيقية أنموذج(العراق- مصر -أنجلترا) ، مكتب اليمامة للطباعة والنشر ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٥.

٥- أيات أحمد سلمان الحسيني ، أدارة الحكومات المحلية في الدولة الأتحادية (العراق بعد عام ٢٠٠٥م نموذجاً)، رسالة ماجستير (غيرمنشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨.

٦- بشيرالشايب ،الأدارة والحكم المحلي والفروق بينهما ،المجلة الأفريقية للعلوم السياسية ، العدد(٤)،المجلد(١) ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة سكيكدة – الجزائر،٢٠١٥.

٧- بلجيلالي أحمد ،أشكالية عجز ميزانية البلديات (دراسة تطبيقية لبلديات جيلالي بن عمار)، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية ،جامعة أبي بكربلقايد ، ٢٠١٠.

٨- بوعلام يوسف ، واقع تطبيق اللامركزية الأدارية في ظل التدبير التشاركي ، مجلة الدراسات الحقوقية ، العدد(١)، المجلد (٧)،كلية العلوم السياسية ، جامعة وهران، ٢٠٢٠ .

9- Ghalib , T. R. ., & Aziz , A. H. . (2022). Structure and Missions of the Popular Mobilization Forces: An Analytical Study of the Structure and Missions of the Popular Mobilization Forces and the Peacekeeping Operation: Nineveh as a Case Study. BiLD Law Journal, 7(1), 128–138.

١٠- حسن محمد عواضة،الأدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية(دراسة مقارنة)،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢.

١١- حسين عباس مهنا ، تجربة الحكم المحلي في العراق من الدولة البسيطة إلى الدولة المركبة (دراسة تحليلية) ،رسالة ماجستير (غيرمنشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٧.

١٢- حسين علي هدهود ، دور الحكومات المحلية في تحقيق التنمية بعد عام ٢٠٠٥(محافظة المثنى أنموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٠.

(13)- Hameed, Muntasser Majeed.2022. "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal 22, no1(Jun): 1-24. Doi.org/10.31945/iprij.220101.

١٤- خالد سمارة الزعبي ، العلاقة بين الأدارة المركزية والأدارة المحلية وأساليب تكاملها ، الملتقى العربي الأول ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، عمان ، ٢٠٠٣.

١٥- روبرت ماكيفر،تكوين الدولة،ترجمة:حسن صعب،دارالعلم للملايين للتأليف والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط٢، ١٩٨٤.

١٦- رونالد ل.واتس ،الأنظمة الفيدرالية،ترجمة:غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا، منتدى الأتحادات الفيدرالية ، كندا ، ط١ ،٢٠٠٦.

١٧- سكينة عاشوري ،الأتجاهات المعاصرة لتنظيم الأدارة المحلية ، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ٢٠١٤، ص٢٣.

١٨- شاهرعلي سليمان الرواشدة ، الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية حاضرها ومستقبلها ،دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ،ط١ ،١٩٨٧.

١٩- شورش حسن عمر ،خصائص النظام الفيدرالي في العراق (دراسة تحليلية مقارنة) ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط٢، ٢٠١٨.

٢٠- صالح آدم محمد علوان ،تجربة الحكم المحلي في السودان وأثرها في التنمية المتوازنة(دراسة حالة ولاية جنوب دارفور من ٢٠٠١- ٢٠١٠)،رسالة ماجستير(منشورة)،كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، ٢٠١٤.

٢١- صفوان المبيضين،الإدارة المحلية (مداخل التطوير مع التركيز على حالة المملكة الإردنية الهاشمية)، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ، ٢٠١٩.

٢٢-طعبة سعاد،الادارة المحلية والعوامل البيئية المؤثرةفيها،مجلةالبحوث السياسية والأدارية

،العدد(٢)،المجلد(٣)، كلية العلوم الأجتماعية والأنسانية ، جامعة زيان عاشور، ٢٠١٣.

٢٣- عبد الكريم أسماعيل ،دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية الساسية ، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، ٢٠٠٥.

٢٤- عصام سليمان الفيرالية المجتمعات التعددية ولبنان ، دار العلم للملايين ،بيروت،ط١ ،١٩٩١.

٢٥- غازي سلطان القبلان ،تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على دور الحكام الإداريين

(دراسة ميدانية)، دار الخليج للنشر والتوزيع ،عمان ، ط١ ، ٢٠١٥.

٢٦- عبد الرزاق الشيخلي ، أتجاهات مقارنة في تنظيم الأدارة المحلية ، مجلة العلوم الأقتصادية والإدارية ، العدد(٥٢)،المجلد (١٤)، كلية الإدارة والأقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨،ص ٢٦.

٢٧- فرح شاكر، النظام الفيدرالي في العراق(النشاة، الأداء، الأهمية)، ترجمة: علي الحارس ، مركز الرافدين للحوار، بيروت،ط١، ٢٠٢١.

٢٨- فرح ضياء المبارك ، الحكومات المحلية ،مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد ، ط١، ٢٠١٦.

٢٩- كواشي عتيقة ،اللامركزية الأدارية في الدول المغاربية(دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة_ ، ٢٠١١.

٣٠- لوصيف الأخضر، مدى فعالية المجالس المحلية في تحقيق التنمية ، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبوبكر بلقايد ، ٢٠١٧.

٣١- مثنى فائق مرعي وفرح ضياء المبارك ، السياسات العامة والحكومات المحلية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٢٠.

٣٢- بتول حسين علوان ،احمد عدنان عزيز ، التعددية والتسامح وأثرها في بناء المجتمع ، مجلة دراسات العلوم الأنسانية والأجتماعية ، الجامعة الأردنية ، العدد(٢) المجلد (٤٦) ،الملحق(٢)، ٢٠١٩.

33- Hadeer Maad Waheeb, Asst. Prof. Dr. Omar jumaah Imran. (2021). PUBLIC POLICY AND MECHANISMS FOR ITS DEVELOPMENT AND IMPLEMENTATION IN MODERN POLITICAL SYSTEMS. PalArch's Journal of Archaeology of Egypt / Egyptology, 18(5), 466-477.

٣٤- محمودبديع محمود شعيلة،تقييم دورالحكومات المحلية في العراق وفق قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة بأقليم ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٠ .

٣٥- مزياني فريدة، المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية للسياسية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراة(منشورة)، كلية الحقوق جامعة منتوري ،قسنطينة،٢٠٠٥.

٣٦- ناصرعبد المولى رشوان ،التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية (رؤية لدور أجهزة الإدارة المحلية)، دار العلم والأيمان للنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠١٨.

٣٧- نادية فاضل عباس فضلي ، دراسة تجربة الحكم المحلي في لبنان ، مجلة قضايا سياسية ، العدد(٦٨)المجلد(٦٨)، كلية العلوم السياسية ، مركز الدراسات الأستراتيجية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٢.

٣٨- نجلاء سامي راضي،الحكم المحلي في العراق بعد عام ٢٠٠٥(مجلس محافظة بغداد أنموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ .

٣٩- وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر،رسالة ماجستير(منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر _باتنة_ ، ٢٠١٠ .

٤٠- ياسر رشيد مهنة ،أثر اللامركزية على وحدة الدولة ،رسالة ماجستير(منشورة)،كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٨.

٤١- يحياوي حكيم،دورالمجالس المنتخبة في التنمية المحلية(دراسة مقارنةبين بلديتي ورقلة وغرداية ٢٠٠٧- ٢٠١١) ، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح، ٢٠١١ .

٤٢- يوسف أزروال وليلى لعجال ،اللامركزية والأنتقال إلى الحكم المحلي بتونس،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،العدد (٣)، المجلد (٨)،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة تبسة، ٢٠٢١.